ثانيا : التشريعات العادلة: أساس المجتمع المتوازن

تُشكِّل القوانين والأنظمة التي تسنُّها الحكومات حجر الأساس في بناء مجتمع عادل ومتوازن؛ فهي تُمثّل الإطار التنظيمي الذي يُحدِّد حقوق كلّ فرد في المجتمع وواجباته، وتضمن تكافؤ الفرص والمساواة، وبهذه التشريعات تسعى الدُّول إلى ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، وحماية الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

وتهدف القوانين والأنظمة إلى تنظيم العلاقات الاجتماعية، وحلّ النزاعات بطريقة عادلة وشفّافة؛ فهي تُحدِّد الأُسُس لتوزيع الموارد على نحو عادل، وتضمن الحصول على الخدمات الأساسية، وتؤدّي دوراً حيوياً في مكافحة التمييز بأشكاله كلّها.

العدالة الاجتماعية ليست مجرد مبدأ قانوني، بل هي جوهر القوانين التي تهدف إلى تحقيق المساواة والإنصاف بين الأفراد. القانون الذي يتعارض مع هذه المبادئ لا يمكن اعتباره قانونًا بالمعنى الحقيقي للكلمة.

القوانين تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأفراد والمجتمع، وهي الوسيلة التي يحقق بها المجتمع أهدافه. ولكن إذا كانت القوانين تُصاغ أو تُطبق بطريقة تنتهك مبادئ العدالة الاجتماعية، فإنها تفقد مشروعيتها وقدرتها على تحقيق الهدف الذي وُضعت من أجله. القوانين العادلة هي تلك التي تحمي حقوق الجميع وتضمن التوزيع العادل للموارد والفرص.

فعندما تُنتهك مبادئ العدالة الاجتماعية، يتأثر المجتمع بشكل كبير. يؤدي ذلك إلى شعور بعدم الرضا والظلم بين الأفراد، مما يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وانخفاض الثقة في النظام القانوني. القوانين التي لا تتماشى مع العدالة الاجتماعية تخلق مجتمعًا غير متوازن، حيث يتمتع البعض بالامتيازات على حساب الآخرين.

من هنا يلعب المحامون والقضاة دورًا محوريًا في ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تطبيق القوانين بطريقة عادلة ومنصفة. يتعين عليهم فحص القوانين بعناية للتأكد من أنها لا تنتهك حقوق الأفراد ولا تحابي فئة على أخرى. يجب أن يكون هناك التزام قوي من قبل النظام القضائي بمبادئ العدالة الاجتماعية لضمان تحقيق العدالة في المجتمع.

فعندما تُثبت القوانين أنها غير عادلة أو تنتهك مبادئ العدالة الاجتماعية، يجب أن يكون هناك حراك لإصلاحها. يتم ذلك من خلال الضغط الاجتماعي والسياسي، والعمل على تطوير تشريعات تعكس القيم والمبادئ التي تؤمن بها المجتمعات العادلة. الإصلاح القانوني ضرورة لاستعادة الثقة في النظام القانوني وضمان أن القوانين تخدم جميع أفراد المجتمع بشكل متساوٍ.

ثالثاً. المشاركة السياسة

إن المشاركة السياسية تعبر عن اشتراك الناس في التفكير والتعبير والعمل من اجل المجتمع، فهي تعبر عن أسلوب في الحياة، لذا تتضح كأنها مركبات الثقافة فالمشاركة يراد بها أن تتوفر للناس على

مختلف المستويات في كل مجتمع وان المشاركة ترتبط بعدد من صور التعبير كالتعبير الاجتماعي أو التنمية أو التحدث أو الارتقاء أو النهضة، حيث أن مجمل العمليات تتطلب فعالية الأفراد وإسهامهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحياة الاجتماعية الواعية.

وإن المشاركة السياسية تعد جوهر المسؤولية الاجتماعية، فكل مواطن لابد أن يشارك فيؤدي دوراً سواء أبداء أفكار أو مقترحات أو القيام بعمل يستطيع إداءه والمشاركة ذات أهمية وهدف ووسيلة، لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطن في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، ووسيلة سليمة لأن عن طريق مجالات المشاركة يتحقق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وسائلها وتصبح جزء من الثقافة والسلوك العام .

كما يمكن القول إن هناك نوعين من المشاركة هما:

أن المشاركة السياسية ونعني بها تلك المشاركة المرتبط بالقرار السياسي.

ب المشاركة غير سياسية المشاركة الشعبية (هي العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دوراً في الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية من خلال إتاحة الفرص النامية للمساهمة في تحيد الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتوحي المشاركة المجتمع أن أمامه أهدافاً أساسية مهمة لذلك المجتمع والتي لابد منه العمل على تحقيق تلك الأهداف، وتتبع المشاركة من أيمان الأفراد بأن لهم حقوقاً ولهم آرائهم وقدرتهم في إدارة الحياة في المجتمع، لهذا يتم الربط بين المشاركة والعملية الديمقراطية .

كما أن فشل العديد من المشروعات التنموية في المجتمعات النامية يرجع إلى استبعاد المواطنين من المشاركة في صياغة خطط المشروعات في حين أن المشروعات التي تشارك فيها المواطنين تكلفها اقل من الناحية المادية وتحقق الكثير بالنسبة للأهداف التي تتضمنها خطة هذه المشروعات والحقيقة التي يؤمن بها المخططون والمسؤولين في المجتمعات غير الحكومية هي تغيير نسق العلاقات من مكونات المشروعات في ضوء إذكاء روح المشاركة بين المواطنين حيث اصبح مفهوم المشاركة من أكثر المفاهيم استقرا وقبولا بين المخططين والممارسين وخاصة في دول العالم الثالث بعد اعتراف المجتمعات المتقدمة بأهمية ذلك .

وأن مشاركة المواطنين والتزامهم بالمشاركة يركز على ما تنطوي عليه فكرة اشتراكهم في عمليات تصنع القرار المتعلقة بمجتمعاتهم المحلية فعملية اشتراك المواطنين تتمثل عناصرها في تحديد أصحاب المصلحة ورضع النظم التي تسمح للمواطنين العمومين يتمكن المواطن من المشاركة والقيام بوضع طائفة من الآليات القائمة على المشاركة في ظل المفاهيم يقتصر النظر إلى المشاركة في رسم السياسات على حصرها في سياق التمثيل المباشر من خلال العملية الانتخابية وينظر إلى العملية الانتخابية على أنها الشكل الذي يمثل الناطق الأوسع لاستراك المواطنين في رسم السياسات ، كما انه من الضروري إيجاد آليات ومؤسسات جديدة وإضافية يتمكن المواطنين من خلالها المشاركة في وضع السياسات لا سيما خارج اطار العملية الانتخابية أو بالإضافة إليها من أجل وضع السياسات لابد من أنشاء عمليات استثمارية مبكرة من اجل ترسيخ المشاركة والالتزام بها.

رابعاً: مكافحة الفساد

يمكن مكافحة الفساد من خلال السياسات الحكومية وبات من الضروري الحد من الظاهرة من خلال انتهاج آليات وانتهاج سياسات تعمل على القضاء عليه أو على الأقل الحد منه ويكون ذلك من خلال أنشاء هيئات للرقابة وإصدار تشريعات قانونية وحملات رسمية مرتبطة بإصلاحات أجهزة الدولة والحكومة، وتعد

الأجهزة الرسمية والتي تتولى الحكومة أنشائها للحد من الفساد على المستوى المحلي خاصة ما يتعلق منها بالرشوة وممارسة النفوذ فهي تمنع أصحاب النفوذ من المسؤولين من ممارسة الفساد .

وهنا يجب توفير الدعم والإرادة السياسية لمكافحة الفساد، وأن التزام القيادة السياسية بمكافحة الفساد يعطي دوراً أكبر للقيادات في جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية للالتزام بمحاربة الفساد في جميع صوره سواء أكان جريمة جنائية أو مخالفة إدارية أو عملاً لا أخلاقيا يتعلق بأداء الوظيفة العامة، وكذلك أن القيادة السياسية في سعيها لمكافحة الفساد يمكن أن تفسح المجال الحرية المنافسة السياسية النزيهة ومبدأ التعددية السياسية والتداول سلمياً على السلطة على جميع المستويات وإقرار مبدأ سيادة القانون وعدم التمييز في تطبيقه بين فئات المجتمع والمساواة في الحقوق والواجبات والفصل بين السلطات الثلاث وهذا كله يساعد على كسر الفساد كنظام .

وأن من الضروري قيام الجهات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني القيام بحملات توعية واسعة لمخاطر الفساد وما ينتج عنه من تدمير شامل للبنى التحتية للبلاد من خلال تلف الوثائق المهمة نتيجة الحرائق المتكررة وعدم الاقتصار على الدوائر الحكومية في متابعة ذلك وإشاعة ثقافة النزاهة وأخلاقياتها وجدواها في المنفعة العامة لجميع المواطنين في البيت والمدرسة وفي الندوات والتجمعات الجماهرية، ومن الضروري كذلك أن يصدر قانون للعزل السياسي لكل من يثبت يبديه أو سرقته للمال العام وحرمانه من التعيين في الوظائف العامة، ويجب البدء بالمحاسبة والمتابعة من اعلى الهرم الحكومي والنزول إلى أسف القاعدة الضمان امتثال الجميع للمساءلة ، وهذا بدوره يشكل علامة جيده في خضوع الجميع لرقابة القانون وعدم ترفع احد عن ذلك.

كما أن للأحزاب السياسية دور في تحسيس الراي العام الوطني وتوعية المواطن بشأن أسباب وآثار الفساد داخل المجتمع، ويجب تدخل السلطات بشكل جدي لوضع حد للمفسدين وجماعات المصالح التي تحتكر الاقتصادي الوطني من خلال تطبيق القانون بصرامة وتفكيك شبكات الفساد والأجرام التي تطورت بشكل ملحوظ وأصبحت تهدد الدولة وامنها، كما أن الحملات الانتخابية لا تخلو من الفساد حيث تسعى إلى كسب أصوات الناخبين وجلب مكاسب سياسية.

وأن مكافحة الفساد مسؤولية وطنية وأخلاقية وإنسانية، وان مكافحة مثل هذه الظاهرة وهذه الخطورة لا يمكن أن تكون مسؤولية إحادية الطرف بل أنها مسؤولية مجتمعية ومسؤولية يشارك فيها المواطنون والمنظمات الاجتماعية والحكومية والقيادات السياسية .... الخ، وأن نجاح مكافحة الفساد يتطلب رسم استراتيجية واضحة تشتمل على إجراءات ذات طابع شامل ومتكامل يجري العمل عليهما بمثابرة لتنفيذها، وان البرلمان والبرلمانيون بإمكانهم أن يلزموا الحكومة بالشفافية ومحاسبتها وبإمكانهم تعزيز

دور منظمات النزاهة الوطنية في السيطرة على الفساد، وان الإرادة السياسية أحد عناصر الشفافية والنزاهة الوطنية وبدون توافرها يتعذر تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع.